

Distr.: General  
11 August 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الثالثة والستون

البند 93 من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها  
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

## أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

## تقرير الأمين العام

موجز

عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام دورته التاسعة والأربعين في نيويورك، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير، ودورته الخمسين في جنيف، في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وسعى من المجلس إلى تحسين أسلوب عمله، وافق على تركيز مداولاته في الدورتين على ثلاثة من بنود جدول الأعمال، هي (أ) مسائل أمن الطاقة والبيئة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛ (ب) 'خطة هوفر' لنزع السلاح النووي: تعددية الأطراف وبعده الأمم المتحدة؛ (ج) تكنولوجيات الأسلحة الناشئة، مما في ذلك جوانب الفضاء الخارجي (مناقشة متواصلة من الدورة الثامنة والأربعين المعقودة في عام ٢٠٠٧).

وفيما يتعلق بمسألة الطاقة والبيئة، شجع المجلس إقامة حوار أوسع بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك مختلف المقترحات المتعلقة بوضع ترتيبات وطنية ومتعددة الأطراف بشأن إمدادات الوقود النووي، ضمن إطار متعدد الأطراف.

\* A/63/150.



وأوصى المجلس، في أعقاب تبادلته للآراء بشأن 'خطة هوفر'، بأنه ينبغي أن يستمر الأمين العام في تعزيز دوره الشخصي في خلق الإرادة السياسية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وأوصاه أيضا بأن يعتنم الزخم المتولد عن الخطة ويشجع على توسيع دائرة المناقشات بشأن أهدافها، مع إمكانية أن تؤدي الأمم المتحدة دور محفل متعدد الأطراف يحتضن تلك المناقشات.

وفيما يتعلق بموضوع تكنولوجيا الأسلحة الناشئة، بما في ذلك مسائل الفضاء الخارجي، اقترح المجلس أن يواصل الأمين العام التوعية بالمخاطر/التحديات المتصلة بتكنولوجيا الأسلحة الناشئة، وباللحاجة إلى إقامة حوار بين الحكومات والأوساط العلمية حول التكنولوجيا الناشئة ذات التطبيقات العسكرية، ومضى قدما في بلورة مقترحه بأن ينظر الأمين العام في إمكانية إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى، يضم علماء بارزين، بشأن مسألة تكنولوجيا الأسلحة الناشئة، بما في ذلك جوانب الفضاء الخارجي، وانعكاساتها المحتملة على السلام والأمن الدوليين.

واعتمد المجلس، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الميزانية البرنامجية للمعهد لعام ٢٠٠٨ ووافق على إحالة تقرير مديرة المعهد عن الأنشطة في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى الجمعية العامة، وعن برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفيما يتعلق باختيار مدير جديد للمعهد، رفع المجلس توصياته إلى الأمين العام.

## المحتويات

## الصفحة

٤	.....	أولا - مقدمة
٤	.....	ثانيا - المناقشات الموضوعية والتوصيات
٤	.....	ألف - مسائل أمن الطاقة والبيئة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار
٧	.....	باء - ('خطة هوفر') لتزع السلاح النووي: تعددية الأطراف وبعده الأمم المتحدة
١٠	.....	جيم - تكنولوجيات الأسلحة الناشئة، بما في ذلك جوانب الفضاء الخارجي
١٢	.....	ثالثا - الاجتماع بالأمين العام
١٢	.....	رابعا - عروض منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية
١٣	.....	خامسا - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
١٤	.....	سادسا - العمل في المستقبل
١٤	.....	سابعا - الاستنتاجات
١٦	.....	مرفق - أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

## أولا - مقدمة

- ١ - عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح دورته التاسعة والأربعين في نيويورك، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ودورته الخمسين في جنيف، في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وهذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ سين. وقُدِّم تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي وافق عليه المجلس الاستشاري بصفته مجلس أمناء المعهد، في وثيقة مستقلة (A/63/177).
- ٢ - وترأس آدم دانيال روتفيلد، من بولندا، دورتي المجلس في عام ٢٠٠٨.
- ٣ - ويُخلص هذا التقرير مداوات المجلس خلال الدورتين والتوصيات المحددة التي قدمها إلى الأمين العام.

## ثانيا - المناقشات الموضوعية والتوصيات

### ألف - مسائل أمن الطاقة والبيئة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

- ٤ - تبادل المجلس الآراء حول مسائل أمن الطاقة والبيئة وانعكاساتها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتتمثل خلفية هذا البند من جدول الأعمال في الإقرار بالآثار الكبير على السلم والأمن الدوليين الناجم عن استمرار تزايد الطلب العالمي على الطاقة وما ينطوي عليه ذلك من تنافس على مصادر الطاقة.
- ٥ - وكانت معروضة على المجلس ورقنا للتأمل عن بند جدول الأعمال أعدهما عضوان بالمجلس هما محمود كارم وكارولينا هرنانديز.
- ٦ - واستمع المجلس أيضا إلى عرض قدمه خبير هو أرجون ماخيجاني، رئيس معهد أبحاث الطاقة والبيئة، عن الأفكار الواردة في دراسته العلمية المنشورة حديثا، وعنوانها بدون انبعاثات الكربون وبدون طاقة نووية: خريطة طريق للسياسة العامة للولايات المتحدة في مجال الطاقة<sup>(١)</sup>، والمتعلقة بالسبل التي تمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق الطاقة بواسطة اقتصاد تنعدم في ظل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ودون اللجوء إلى الطاقة النووية.

(١) Arjun Makhijani, *Carbon-Free and Nuclear-Free: A Roadmap for U.S. Energy Policy*, (a joint project of the Nuclear Policy Research Institute and the Institute for Energy and Environmental Research), (IEER Press and RDR Books, 2007).

٧ - وهيمنت مسألة الطاقة النووية على مناقشات هذا البند من جدول الأعمال. واتفق العديد من الأعضاء على أن تزامن المشاغل المتعلقة بالانتشار والمشاغل المتعلقة بالطاقة قد نشأت عنه التزامات سياسية واقتصادية على حد سواء. بمعالجة المسائل المتعلقة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بطريقة ملموسة أكثر وعلى نحو أكثر استعجالاً. وكرر العديد من أعضاء المجلس تأكيد حق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. بموجب أحكام المعاهدة. وكان هناك، بوجه خاص، بعض التأكيد على حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في السعي للحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية والاستخدام المدني، بالتعاون مع الدول التي بوسعها القيام بذلك، والتي باتت حائزة على قدرات نووية، بما في ذلك قدرات التخصيب. وشدد الأعضاء أيضاً على أهمية التوفيق بين الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، وضرورة تعزيز نظام عدم الانتشار.

٨ - وجرى التعبير عن العديد من الآراء بشأن الحاجة إلى معالجة مسألة تأمين دورة الوقود النووي لضمان عدم تحويل الوجهة وتزويد الدول الأطراف في المعاهدة بالطاقة النووية للأغراض السلمية. وأشار العديد من الأعضاء إلى الحاجة إلى وضع ترتيبات لكفالة الإمداد الموثوق بالوقود كوسيلة لتحقيق استدامة إنتاج الطاقة النووية في الأجل الطويل. ورحب أعضاء عديدون بمختلف المقترحات المتعلقة بدورة الوقود النووي واعترفوا بإسهامها في جهود منع الانتشار، ولكنهم قد أكدوا على الحاجة إلى نقل المناقشة إلى إطار متعدد الأطراف ذي مصداقية.

٩ - وشدد أيضاً بعض الأعضاء على أهمية إقامة نظام غير تمييزي، بينما حذر أعضاء آخرون على وجه التحديد من معبة إحداه فجوة أخرى بين الحائزين وغير الحائزين. وشدد أحد الأعضاء أيضاً على أهمية معالجة مسألة مشروعية أية آلية في المستقبل لدورة الوقود النووي. وبينما ناقش بعض الأعضاء الجوانب الاقتصادية، أكد آخرون على الحاجة إلى أخذ الجوانب السياسية والأمنية في الحسبان، مشيرين إلى أن غايات سياسية واستراتيجية هي ما قاد بعض البلدان إلى وضع برامج للتخصيب وإعادة المعالجة. وجرت الإشارة أيضاً إلى أنه ينبغي أن تستتبع وضع آلية جديدة متعددة الأطراف لتنظيم الحصول على دورة الوقود النووي ضمانات متعددة الأطراف للإمداد بالمواد الانشطارية لأغراض الطاقة. ومن أجل تيسير إقامة آلية جديدة من هذا القبيل، جرت الإشارة إلى ضرورة عقد معاهدة متعددة الأطراف تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح النووي، وإقامة ترتيبات مالية. وعلق الأعضاء على المبادرات الجارية وعلى المقترحات المتعلقة بإنشاء مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم توضع في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من شأنها أن تكفل استقرار

الإمدادات من الوقود النووي وتضمن عدم تحويل الوجهة لأغراض التسليح. وعلق أحد الأعضاء على أن معاهدة متعددة الأطراف تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسليح النووي من شأنها أن تيسر إنشاء آلية جديدة في مجال دورة الوقود النووي.

١٠ - وجرت أيضا مناقشة مسألة سلامة المواد النووية. وشدد بعض الأعضاء على أن تأمين المرافق النووية، بما في ذلك مرافق التخصيب ومراكز الطاقة ومواد النفايات النووية، يتطلب عناية أكبر مجسدة في تعاون متعدد الأطراف للتصدي لهجمات محتملة. وأعرب أحد الأعضاء عن القلق إزاء جوانب الضعف التي تتسم بها الشحنات البرية والبحرية من الوقود النووي المستنفذ واليورانيوم الذي أعيدت معالجته المخصصين للاستخدام في المفاعلات النووية في شتى أنحاء العالم، بسبب إمكانية تعرضها لحوادث أو لأعمال إرهابية. وجرى التعبير أيضا عن الرأي بأن حماية الطاقة وطرق المرور العابر ينبغي ألا تُربط بأية مبادرة عالمية.

١١ - ودعا أحد الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى "عدم تسييس" مناقشات الطاقة النووية. ورأى عدة أعضاء أن ثمة حاجة إلى إشراك عامة الجمهور في مناقشة عالمية لمزايا الطاقة النووية ومساوئها.

١٢ - وشدد الأعضاء على أهمية النظر في الآثار السلبية للبحث عن أمن الطاقة على البيئة وعلى عدم الانتشار. وأعرب بعض الأعضاء عن آراء متباينة بشأن دور الطاقة النووية في المستقبل، حيث نادى بعضهم بزيادة تطوير الطاقة النووية بوصفها طاقة رفيقة بالبيئة ونظيفة، بينما أبرز آخرون مخاطر الانتشار والأضرار البيئية. إلا أنه أشير إلى أن عقد مناقشة عامة لموضوع أمن الطاقة لا يندرج ضمن ولاية نزع السلاح والأمن الموكلة إلى المجلس. وأكد عدد من الأعضاء على الدور المهم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في معالجة هذه المسائل.

١٣ - ونظر المجلس أيضا في ما يتصل بذلك من المشاغل المتعلقة بعدم الانتشار. واقترح أحد الأعضاء التفاوض، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على صك آخر ملزم قانونا (بروتوكول إضافي ثان) بشأن استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، يتضمن أحكاما بشأن تفسير المادة الرابعة فيما يتعلق بالمادتين الأولى والثانية، ولا سيما عدم الانتشار. وأكد عضو آخر على الحاجة إلى إقامة ترابط بين المشاغل المتعلقة بالتنمية والمشاغل المتعلقة بعدم الانتشار، كيما يتسنى وضع آليات متعددة الأطراف لمعالجة مشاكل الطاقة وعدم الانتشار.

١٤ - وشدد المجلس على أهمية بناء ثقة الدول في نفسها وبناء الثقة المتبادلة بين الدول في ذلك المجال. ورحب بعض الأعضاء بفكرة إقامة حوار أمني إقليمي، يشمل مناقشة بلدان الشرق الأوسط لاستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. بيد أن أحد الأعضاء أضاف

أنه ما دامت مشاكل الطاقة ماثلة، فإن القلق إزاء "قيام نهضة في مجال الطاقة النووية" لن يقتصر على الشرق الأوسط وحسب بل سيطال أيضا كافة مناطق المعمورة. علاوة على ذلك أجرى المجلس تبادلا للرأي حول مسألة برنامج إيران النووي، وجرى التعبير عن القلق إزاء أهدافه السياسية والاستراتيجية. وبينما أعرب الأعضاء عن آراء مختلفة بشأن المسألة، فإن العديد منهم أكد على الأهمية المحورية للمسألة في معالجة المشاغل المتعلقة بأمن الطاقة والمشاغل المتعلقة بالانتشار النووي.

١٥ - وعلق الأعضاء أيضا على مساهمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق غايات عدم الانتشار وتعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في الوقت نفسه. وناقشوا علاوة على ذلك مسألة التحقق، لا سيما في سياق عدم الامتثال لالتزامات الضمانات. وأشار المجلس أيضا إلى الالتزام السياسي لمؤتمر القمة الأخير لمجموعة البلدان الثمانية في اليابان، فيما يتعلق بتعزيز نظام عدم الانتشار.

#### توصية

١٦ - اقترح المجلس أن يشجع الأمين العام إقامة حوار أوسع بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك مختلف المقترحات المتعلقة بوضع ترتيبات وطنية ومتعددة الأطراف بشأن إمدادات الوقود النووي، ضمن إطار متعدد الأطراف.

#### باء - ('خطة هوفر') لتزع السلاح النووي: تعددية الأطراف وبعد الأمم المتحدة

١٧ - فيما يتعلق بالبند الثاني على جدول الأعمال، ناقش المجلس ما يسمى "بخطة هوفر" أو مشروع الأمن النووي، وهو مقترح أطلقه في عام ٢٠٠٧ بعض كبار مسؤولي الولايات المتحدة السابقين<sup>(١)</sup>. واستكشف المجلس انعكاسات تلك المبادرة الخاصة على الجهود المتعددة الأطراف المبذولة من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار.

١٨ - وفي الدورة التاسعة والأربعين، قدم عضوان هما كيت ديوييس ومايكل كلارك، ورتين للتأمل بشأن الموضوع.

(أ) يستند المشروع إلى مقال في صفحة الرأي بمجلة وول ستريت جورنال صدر في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، من تأليف وزير خارجية سابقين للولايات المتحدة هما جورج شولتز (١٩٨٢-١٩٨٩) الذي يشغل حاليا منصب زميل متميز في مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد، وهنري كيسينجر (١٩٩٤-١٩٩٧)، الرئيس الحالي لكيسينجر أسوشيتس، فضلا عن بيل بيري، وزير دفاع سابق (١٩٩٤-١٩٩٧) وسام نون، عضو سابق بمجلس الشيوخ ورئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ. ويربط مقال الرأي بين رؤية عالم خال من السلاح النووي واتخاذ خطوات عاجلة بهدف الحد من الأخطار النووية. انظر [www.nuclearsecurityproject.org](http://www.nuclearsecurityproject.org).

١٩ - وفي الدورة التاسعة والأربعين، قُدِّمَ توماس غراهام، الإبن، رئيس مجلس صندوق سايبريس للسلام والأمن، وأحد المؤيدين في الأصل لمقال الرأي، عرضاً<sup>(١)</sup>. ووصف فيه بالتفصيل مختلف جوانب الخطة، بما في ذلك تاريخها ودوافعها وتطويرها في المستقبل. وفي الدورة الخمسين، استمع المجلس إلى عرض قدمه رولف إيكوس، رئيس مجلس إدارة معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، والرئيس التنفيذي السابق للجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعراق في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧، شدد فيه على أن التحقق مسألة محورية بالنسبة لمقترحات الخطة بشأن عالم خال من الأسلحة النووية.

٢٠ - وبالنظر إلى طابع الخطة الوطني عبر الأطلسي، فقد شدد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى توسيع قاعدة المناقشة لتشمل جوانبها المتعددة الأطراف. وجرى التشديد على أن الخطة صادرة عن مسؤولين حكوميين سابقين وبالتالي فهي خارجة عن نطاق المسرح السياسي الرسمي للولايات المتحدة. وأثيرت مسائل أخرى بشأن القيمة المضافة للخطة نظراً لأن العديد من الأفكار الواردة فيها لا يعتبر جديداً. ولاحظ بعض الأعضاء أيضاً أن بعض الأفكار الواردة في الخطة غير واقعي، وأكدوا على أهمية توحيد الخطة وتنقيحها على نحو تصبح معه أكثر شمولاً وتركيزاً وقابلية للتحقيق.

٢١ - وشدد البعض على أن الخطة لا تمت بصلة للسياقات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، لا سيما منطقة الشرق الأوسط. وارتئي أن الخطة ستحتاج، من أجل أن تحظى باهتمام دولي أوسع، إلى بلورة مقترحات متسقة بشأن المسائل النووية ذات الصلة بالمناطق الأخرى، مثل الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا.

٢٢ - وسلم العديد من الأعضاء باختلاف الآراء بشأن الخطة، ولكنهم أكدوا في نفس الوقت على أهميتها، لا سيما من حيث توقيتها وبالنظر إلى الزخم الذي ولدته قبيل الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وشمل الاهتمام أيضاً مؤلفي الخطة، إذ نُوهَ بخبرتهم ومؤهلاتهم وبما لهم من تأثير سياسي. وشدد العديد من الأعضاء على أهمية ترجمة المقترحات إلى سياسة عامة فعلية. وعليه، ارتأى بعض الأعضاء أنه يمكن أن تؤدي الأمم المتحدة دور

(أ) نُظِمَ مؤتمر عقده جورج شولتز وسيدني د. درويل بمؤسسة هوفر لإعادة النظر في الرؤية التي قدمها الرئيسان الأسبقان ريغان وغورباتشيف في ريكيفيك في عام ١٩٨٦. وإضافة إلى السيدين شولتز ودرويل، أيد المشاركون التالية أسماءهم الرؤية الواردة في البيان: مارتين أندرسون، وستيف أندرياسون، ومايكل أرما كوست، وويليام كرووي، وجيمس غودباي، وتوماس غراهام الإبن، وتوماس هنريكسون، وديفيد هولواي، وماكس كامبلمان، وجاك ماتلوك، وجون ماكلافلين، ودون أوبردورفر، وروزان ريدجواي، وهنري روان، ورولد سادغيف وأبراهام سوفابير.

المحفّل المناسب الذي تُمكن في إطاره مناقشة المقترحات وصياغتها. وعلق أعضاء آخرون على الحاجة إلى مناقشة الخطة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٣ - واقترح بعض الأعضاء اعتماد نهج مسار ثانٍ تقوم في إطاره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بمناقشة جوهر الخطة أولاً، ثم يتم الانتقال بعد ذلك إلى مناقشة أوسع نطاقاً تشمل الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول غير الحائزة للسلّاح النووي. وارتأى البعض أن باستطاعة المجلس الاستشاري أن يبحث عن سبل ووسائل تُمكن الأمين العام من عرض الخطة على أنظار جهات تقرير السياسات على مستوى العالم. وارتأى بعض الأعضاء أيضاً أنه ينبغي توجيه الأمين العام إلى الإعراب عن دعم الخطة. بيد أنه اقترح عوضاً عن ذلك أن يوجه المجلس الأمين العام إلى الاستفادة من الزخم الذي ولدته الخطة وأن يسعى إلى تشجيع عقد مناقشات للخطة على نطاق أوسع.

٢٤ - وتبادل أعضاء المجلس أيضاً الآراء بشأن مسائل أخرى تتعلق بترع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعلّق أحد الأعضاء أن من الأجدى بدلاً من معارضة أهداف نزع السلاح النووي بموجب أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو جعل أحد الأهداف متوقفاً على الآخر على نحو تسلسلي بحت، أن يشجع المجتمع الدولي على إقامة نهج يجعل هذه الأهداف تعزز بعضها بعضاً بهدف تحقيق الأمن الكامل على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٢٥ - وذكر أيضاً أن توافق الآراء على صعيد العالم بشأن مخاطر الانتشار آخذة في الازدياد وأن هناك دعماً متزايداً لمعاهدة عدم الانتشار بصفتها حجر الزاوية للأمن الدولي. وارتئي أنه بإمكان الأمين العام أن يرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الدول الحائزة للسلّاح النووي الأطراف في المعاهدة من أجل تقليص الاعتماد على الأسلحة النووية في أمنها القومي، ومن أجل الحد من الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. بيد أن عضواً آخر أعرب عن تأييده لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة عام ١٩٩٦ بالتفاوض بحسن نية على نزع كامل للسلّاح النووي. واقترح أيضاً أن يقوم كل من الدول الحائزة للسلّاح النووي والدول غير الحائزة للسلّاح النووي باقتراح تدابير لبناء الثقة، مثل تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتنفيذ تلك التدابير.

٢٦ - وجرى التأكيد على أهمية ما يضطلع به الأمين العام والممثل الخاص لشؤون نزع السلاح، من دور شخصي في خلق الإرادة السياسية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، عُرض اقتراح بوضع آلية "أصدقاء رئيس" لصالح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، تكون ماثلة لمؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة

وتمديدها لعام ١٩٩٥، حيث يساعد الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ومثلاً، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عملية التفاوض، لا سيما أثناء الأسبوع الأخير من المؤتمر الاستعراضي.

٢٧ - وشدد بعض الأعضاء أيضاً على الحاجة إلى معالجة جديدة لمسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي ودعوا إلى إقامة نُهج إقليمية ودون إقليمية أشمل. وفي هذا الصدد، أكد أيضاً بعض الأعضاء على أهمية الإحاطة علماً بالفوارق الإقليمية القائمة.

٢٨ - واقترح أيضاً النظر في دور ووظيفة الموائيق المتعددة الأطراف القائمة، مثل قرارات الجمعية العامة والصياغة التوافقية الناشئة عن عمليات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سعياً إلى إيجاد سبيل نحو نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

### التوصيات

٢٩ - قدم المجلس التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن يواصل الأمين العام تعزيز دوره الشخصي في خلق الإرادة السياسية في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية؛

(ب) ينبغي أن يفتنم الأمين العام الزخم الذي ولده مشروع الأمن النووي ("خطة هوفر") ويشجع على توسيع دائرة المناقشات بشأن أهداف الخطة مع إمكانية أن تؤدي الأمم المتحدة دور محفل متعدد الأطراف يحتضن تلك المناقشات.

### جيم - تكنولوجيايات الأسلحة الناشئة، بما في ذلك جوانب الفضاء الخارجي

٣٠ - واصل المجلس مناقشاته لبند جدول الأعمال التي كان قد بدأها في دورته الثامنة والأربعين في عام ٢٠٠٧.

٣١ - وكانت معروضة على المجلس في دورته التاسعة والأربعين وورقتان للتأمل عن بند جدول الأعمال أعدهما عضوان هما إليزابيت بورسين بونبير و ه. م. غ. س. باليهكارا.

٣٢ - وذكر أن من الضروري، من أجل التصدي للمخاطر والتحديات الجديدة الناشئة عن تكنولوجيايات الأسلحة الجديدة، بلورة معايير وقواعد دولية كافية وتعزيزها، ربما في شكل مدونة قواعد سلوك. وطُرحت آراء مفادها أنه ينبغي ألا تُحظر هذه التكنولوجيايات أو تخضع لقيود، ولكن قد تظل هناك حاجة إلى التركيز على القدرات الهجومية لهذه التكنولوجيايات الناشئة ضمن إطار قانوني ملزم. وذكر بعض الأعضاء أن ثمة ترابطاً وثيقاً بين مسائل نزع

السلاح وعدم الانتشار والبيئة الأمنية الجديدة الناشئة عن استحداثات تكنولوجيايات جديدة للأسلحة للغرضين الهجومى والدفاعى على حد سواء.

٣٣ - وكرر بعض أعضاء المجلس التعبير عن القلق إزاء إمكانية احتياز جهات من غير الدول للتكنولوجيايات الناشئة لأغراض التسلح، عما يمكن بذله من جهود لمنع وقوع ذلك.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، تم الإعراب عن القلق إزاء احتمال اتساع الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو فيما يتعلق بهذه التكنولوجيايات الناشئة.

٣٥ - ورأى المجلس أن إحدى وسائل التصدي للتحديات المذكورة أعلاه تكمن فى الحاجة إلى زيادة الشفافية وتحسين الاتصال وتعزيز الثقة بين الأوساط المدنية والعسكرية والعلمية بشأن مسألة التكنولوجيايات الناشئة. وشدد بعض الأعضاء أيضا على الحاجة إلى توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص فى عمليات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار فى سياق تكنولوجيايات الأسلحة الجديدة، بالنظر إلى اتساع آفاق خصخصة الحروب. وعلاوة على ذلك، وبسبب الافتقار الواضح لوعي الجمهور بالمسائل المتعلقة بتكنولوجيايات الأسلحة الجديدة، جرى التعبير عن آراء بشأن أهمية توعية عامة الجمهور، والحاجة إلى بدء حوار لتيسير إطلاق تحذيرات علمية مبكرة بشأن بعض التكنولوجيايات العسكرية الناشئة.

٣٦ - وتشمل وجهات النظر الأخرى الجديدة بالذكر ضرورة تحقيق فهم أفضل للنظريات والاستراتيجيات العسكرية التى يستند إليها الاستعمال المحتمل لهذه التكنولوجيايات الناشئة، والنظر فى أية آثار جانبية محتملة لتلك التكنولوجيايات الجديدة للأسلحة على الإنفاق العسكرى العالمى.

٣٧ - وبالنظر إلى الطبيعة التقنية المعقدة جدا لمسألة التكنولوجيايات الناشئة، بما فى ذلك الفضاء الخارجى، فقد علق بعض أعضاء المجلس على الحاجة إلى إشراك العلماء فى مثل هذه المناقشات. ودارت مناقشة تمحورت حول التوصية التى قدمها المجلس إلى الأمين العام عام ٢٠٠٧، بأن ينشئ هذا الأخير فريق خبراء رفيع المستوى معنيا بإدارة الفضاء، وقدم مقترح بتوسيع قاعدة فريق الخبراء ذلك ليشمل علماء بارزين فى تكنولوجيايات الأسلحة الناشئة وانعكاساتها فى المستقبل على السلام والأمن الدوليين.

٣٨ - وأعرب عن التأييد لعقد مفاوضات بشأن وضع صك يتعلق بمنع سباق التسلح فى الفضاء الخارجى. وفى هذا الصدد، أعرب أيضا عن التأييد لقيام الأمم المتحدة بعمل استباقي متعدد الأطراف فى إطار الدبلوماسية الوقائية بشأن مسائل أمن الفضاء، بما فى ذلك بذل جهود دولية لوضع مدونة قواعد سلوك من شأنها أن تتضمن تدابير لبناء الثقة وأفضل الممارسات لتنظيم الأجسام الفضائية وأنشطة الفضاء الخارجى.

٣٩ - وناقش الأعضاء أيضا مسألة أمن الفضاء، بما في ذلك خطر الحطام الفضائي. وجرى التعبير عن آراء مختلفة بشأن النهج المتبع في تلك المسألة. وشدد بعض الأعضاء على الحاجة إلى التفاوض بشأن صك جديد ملزم قانونا لتحريم سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وأعرب عضو آخر عن تشككه إزاء إبرام معاهدة لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي، ملاحظا أن الحطام الفضائي ناتج عن الأسلحة الأرضية وليس عن الأسلحة الفضائية.

### التوصيات

٤٠ - قدم المجلس التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي أن يواصل الأمين العام التوعية بالمخاطر/التحديات المتصلة بتكنولوجيات الأسلحة الناشئة، وأن يبدأ حوارا بين الحكومات والأوساط العلمية بشأن التكنولوجيات الناشئة ذات التطبيقات العسكرية؛
- (ب) باستطاعة الأمين العام أن ينظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى، يضم علماء بارزين، بشأن مسألة تكنولوجيات الأسلحة الناشئة، بما في ذلك جوانب الفضاء الخارجي، وانعكاساتها الممكنة على السلام والأمن الدوليين.

### ثالثا - الاجتماع بالأمين العام

٤١ - اجتمع المجلس بالأمين العام في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨. واغتئم العديد من أعضاء المجلس الفرصة لتبادل الآراء حول مسائل تتعلق بالجهود المتعددة الأطراف لترع السلاح وعدم الانتشار.

### رابعا - عروض منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

٤٢ - حسب العادة، استمع المجلس، في كلا دورتيه، إلى عروض عن المسائل المتعلقة بجدول أعماله قدمها ممثلون عن المنظمات غير الحكومية. وفي مجال مسائل الفضاء الخارجي والطاقة النووية، استمع المجلس في الدورة التاسعة والأربعين إلى عروض قدمها على التوالي مايك مور، زميل أبحاث بالمعهد المستقل، ورئيس تحرير سابق لنشرة علماء الذرة وعضو بالعديد من أفرقة العمل الوطنية بشأن مسائل السياسة العسكرية في الفضاء والأمن القومي برعاية مجلس العلاقات الخارجية، ومعهد أيزنهاور ومؤسسة ستانلي، وهال فايفسون، أحد كبار العلماء الباحثين وشريك في تأسيس برنامج العلوم والأمن العالمي في مدرسة وودرو ويلسون للشؤون العامة الدولية بجامعة برينستون.

٤٣ - وفي الدورة الخمسين للمجلس، قدم كسانتي هول، أحد دعاة نزع السلاح النووي برابطة الأطباء الدوليين لمنع نشوب حرب نووية ومقرها برلين، عرضاً عن الطاقة النووية مقابل أمن الطاقة المستدامة. وتحدث كذلك يورغان ألتمان، وهو عالم فيزياء وباحث في مجال السلام بجامعة التكنولوجيا في دورتموند، ألمانيا، وشريك مؤسس للرابطة الألمانية للبحوث من أجل العلوم ونزع السلاح والأمن الدولي، عن إمكانية استخدام التكنولوجيات الثورية في مجال التسليح.

## خامساً - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٤٤ - استمع المجلس الاستشاري، المنعقد في دورته التاسعة والأربعين بصفته مجلس الأمناء، لإحاطة شاملة قدمتها باتريسيا لويس مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، عن أعمال المعهد. وأشاد المجلس بأعمال المعهد وأعرب عن رضاه عن أنشطته. وسجّل اتفاق عام على ضرورة تزويد المعهد بتمويل كاف من أجل النهوض بأنشطته. وأكد بعض أعضاء المجلس على الحاجة إلى تعزيز ما يضطلع به المعهد من أنشطة بحث تتعلق بالشرق الأوسط. وأيد أعضاء آخرون الجهود التي يبذلها المعهد للتواصل مع شريحة أوسع من الجمهور وأكثر شباباً بواسطة تكنولوجيا المعلومات الحديثة، من قبيل المدونات والبث الصوتي الرقمي.

٤٥ - واعتمد المجلس رسمياً الميزانية البرنامجية للمعهد لعام ٢٠٠٨ الواردة في الوثيقة A/62/152. وأبلغت مديرة المعهد المجلس أيضاً بقرارها الاستقالة من منصبها ابتداء من آب/أغسطس ٢٠٠٨. وبناء عليه، قدم الرئيس شرحاً موجزاً لعملية اختيار مدير جديد طبقاً للنظام الأساسي للمعهد.

٤٦ - واستمع المجلس في دورته الخمسين لإحاطة شفوية من مديرة المعهد عن أنشطة المعهد منذ اجتماع المجلس الأخير. وعقدت لجنة فرعية معنية بالمعهد تتألف من ستة أعضاء من المجلس اجتماعاً قبل الدورة المقررة يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه، لاستعراض برنامج المعهد بالتفصيل.

٤٧ - وأعرب المجلس عن تقديره العميق لما قدمته المديرة طوال عقد من الزمن من عمل طبعه التفاني والتبصر، وتمنى لها التوفيق في منصبها الجديد.

٤٨ - وأثنى أعضاء المجلس على أعمال المعهد. وامتدح العديد من الأعضاء ما بذله المعهد من جهود لتوسيع قاعدة اتصاله في المنطقة الآسيوية، وإن شددوا على أنه يلزم القيام بالمزيد. واقترح أيضاً توسيع نطاق أنشطة التواصل التي يقوم بها المعهد لتشمل عامة الجمهور، وكذلك الأفراد غير المطلعين على المسائل المتعلقة بنزع السلاح.

٤٩ - وفيما يتصل بعملية اختيار مدير جديد، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الرئيس عن أعمال لجنة الاختيار التي اجتمعت يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه، وأيد استنتاجاتها ووافق على أن يحيل إلى الأمين العام توصياتها بالتعيين.

٥٠ - وبعد النظر في مشروع تقرير المديرية عن أنشطة المعهد في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨ وبرنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، وافق المجلس على إحالة التقرير إلى الجمعية العامة. ورحب المجلس بموافقة الجمعية العامة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على الإعانة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

## سادسا - العمل في المستقبل

٥١ - تبادل المجلس الآراء حول العديد من المواضيع التي يمكن مناقشتها في دوراته في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك مسائل مثل تدابير بناء الثقة في المجالين النووي والتقليدي، ومستقبل مؤتمر نزع السلاح، والعملية التحضيرية المفضية إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

٥٢ - ومن بين المواضيع المحتملة المقترحة ما يلي (أ) دور تدابير بناء الثقة في المجالين النووي والتقليدي، بما في ذلك تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، (ب) سبل تحقيق نتائج إيجابية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، (ج) المسائل المتعلقة بتكنولوجيات أسلحة ناشئة محددة، (د) انتشار الأسلحة التقليدية والجهات من غير الدول.

## سابعا - الاستنتاجات

٥٣ - تمكن المجلس، لما اختار تغيير أسلوب عمله ومناقشة بنود جدول الأعمال نفسها أثناء دورتيه لعام ٢٠٠٨، من إجراء مداولات أكثر تعمقا وحيوية بشأن المواضيع الثلاثة المختارة، ومن تقديم تقرير أكثر اتساقا وتوصيات متممّة.

٥٤ - وهيمنت مسألة الطاقة النووية على مناقشات موضوع أمن الطاقة والبيئة، حيث أعرب بعض الأعضاء عن آراء متباينة. وجرى التعبير عن اهتمام كبير بمشروع أمن الطاقة ('خطة هوفر') وانعكاساته المحتملة على الجهود المتعددة الأطراف لتزع السلاح وعدم الانتشار. ورغم أن المجلس أقر بأن الخطة صادرة عن مسؤولين حكوميين سابقين في الولايات المتحدة، فقد أكد العديد من الأعضاء على أهميتها، لا سيما من حيث توقيتها وزخمها، وشجعوا على توسيع دائرة المناقشات المتعددة الأطراف بشأن أهدافها. واستطاع المجلس أن يخصص وقتا إضافيا للتداول حول مسألة الأسلحة الناشئة، بما في ذلك مسائل

الفضاء الخارجي. ومع ذلك، وبالنظر إلى الطبيعة التقنية المعقدة جدا للمسألة، فقد أكد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى توسيع مشاركة الأوساط الحكومية والأكاديمية والعلمية والصناعية في مناقشة الآثار المحتملة لمثل هذه التكنولوجيات على السلام والأمن الدوليين.

## أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

آدم دانييل روتفيلد (الرئيس)<sup>(أ)</sup>،<sup>(ج)</sup>  
 رئيس اللجنة الاستشارية الدولية  
 المعهد البولندي للشؤون الدولية  
 وارسو

نوبوياسو أبي<sup>(أ)</sup>،<sup>(ج)</sup>  
 سفير اليابان لدى سويسرا  
 برن

أناتولي ل. أنتونوف<sup>(أ)</sup>  
 مدير، إدارة الأمن ونزع السلاح  
 وزارة خارجية الاتحاد الروسي  
 موسكو

ديوي فورتينا أنور<sup>(أ)</sup>  
 مدير برنامج البحث، مركز حبيبي  
 جاكرتا

إيلديرايت بورسین بونيير<sup>(أ)</sup>،<sup>(ج)</sup>  
 سفيرة السويد لدى إسرائيل  
 تل أبيب، إسرائيل  
 فيليب كاريه<sup>(أ)</sup>

مدير الشؤون الاستراتيجية والأمن ونزع السلاح  
 وزارة الخارجية الفرنسية  
 باريس

جينبي شنغ<sup>(أ)</sup>  
 المدير العام، إدارة تحديد الأسلحة ونزع السلاح

(أ) شارك في دورتي المجلس التاسعة والأربعين والخمسين.

(ب) شارك في دورة المجلس التاسعة والأربعين

(ج) شارك في لجنة الاختيار (٧-٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨).

وزارة خارجية الصين

بيجين

مايكل كلارك<sup>(ب)</sup>،<sup>(ج)</sup>

مدير

المعهد الملكي المختلط للدراسات الدفاعية والأمنية

كيت ديويس<sup>(أ)</sup>

منسق شريك

مركز نزع السلاح والأمن لمؤسسة نيوزيلندا للسلام

كرايستشورش

كارولينا هرنانديس

رئيسة مؤسسة ورئيسة مجلس إدارة معهد الدراسات الاستراتيجية والإمائية، المتحد

مانيليا

مونيكا هرز<sup>(أ)</sup>

مديرة

معهد العلاقات الدولية، الجامعة البابوية في ريو دي جانيرو

ريو دي جانيرو، البرازيل

جيريمي إيساتشاروف<sup>(أ)</sup>

سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة الأمريكية

واشنطن العاصمة

محمود كارم<sup>(أ)</sup>،<sup>(ج)</sup>

سفير مصر لدى بلجيكا ولكسمبرغ والممثل الدائم لدى الاتحاد الأوروبي

بروكسل

هو - جي لي<sup>(أ)</sup>

سفير جمهورية كوريا لدى فنلندا

هلسنكي

ه. م. غ. س. باليهكارا<sup>(أ)</sup>

وزير خارجية سري لانكا (تقاعد)

بيتاكوئي، سري لانكا

أولغا بيليسير<sup>(أ)</sup>،<sup>(ج)</sup>

إدارة الدراسات الدولية

معهد التكنولوجيا المستقل في المكسيك  
مكسيكو

ستيفان غ. رادبماكير<sup>(١)</sup>

مستشار أقدم

باربور غريفيث وروجرس انترناشيونال  
واشنطن العاصمة

شيخ سيلا

سفير السنغال لدى ألمانيا

برلين

كارلو تريزا<sup>(١)</sup>

سفير

مبعوث خاص لوزير الشؤون الخارجية الإيطالي

لشؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار

المديرية العامة للشؤون السياسية المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان

روما

باتريسيا لويس<sup>(١)</sup> (عضو بحكم المنصب)

مديرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

جنيف